



© FAO/Sandro Cespoli

القطاع الزراعي في لبنان: التحديات والفرص

الزراعة في الاقتصاد اللبناني

يتمتع القطاع الزراعي في لبنان بإمكانيات جيدة يمكن أن تسهم في تعافي البلاد من الأزمة المالية التي ظهرت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ومن جائحة كوفيد-19. ويتميز لبنان بأراض زراعية متنوعة نسبياً كما يتمتع بميزة نسبية في تجارة الخضار والفواكه والنبيد وزيت الزيتون والدرنيات. ومع ذلك، فإن تطوير القطاع مقيّد بتحديات تتمثل في ثمانية مجالات رئيسية (موضحة في الشكل 1). وهناك ثلاثة أهداف تتقاطع مع المجالات الثمانية، وهي أساسية لمواجهة كافة التحديات.

الشكل 1: ثمانية مجالات تشكّل تحدياً للتنمية الزراعية وثلاثة أهداف متقاطعة

أ. تحسين جمع البيانات والوصول إليها
ب. تحديث الأنظمة وتفعيل الحوكمة
ج. تعزيز الادمج الاجتماعي

1. القدرة التنافسية والإنتاجية الزراعية	2. نمو التجارة واستبدال المدخلات	3. الاستخدام	4. الخدمات الزراعية والأبحاث والتطوير	5. التمويل والتأمين الزراعي	6. البنى التحتية الزراعية	7. تغير المناخ واستخدام الموارد الطبيعية	8. تنظيم سلسلة الامداد
---	----------------------------------	--------------	---------------------------------------	-----------------------------	---------------------------	--	------------------------

المصدر: Dal, E., Díaz-González, A.M., Morales-Opazo, C. & Viganì, M. 2021. استعراض القطاع الزراعي في لبنان. الدراسة الفنية حول اقتصاديات التنمية الزراعية رقم 12. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الرسائل الرئيسية

ازداد الإنتاج الزراعي في لبنان خلال العقود الثلاثة الماضية. أضف إلى ذلك، يتمتع لبنان بميزة نسبية في تجارة الفاكهة والخضار والمنتجات الغذائية.

تتمثل التحديات الأساسية للقطاع الزراعي في لبنان في ممارسات ما بعد الحصاد والبنى التحتية والتنظيم وتدهور التربة والتلوث بسبب الإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الإنتاجية الزراعية واليد العاملة غير الماهرة.

تشمل الفرص الرئيسية لتنمية القطاع اعتماد الزراعة العضوية والابتكارات الرقمية وتحسين إمكانية تتبع المنتجات والإدارة المتكاملة للآفات وزيادة الشفافية على طول سلاسل الامداد ومشاريع الري.

نظام زراعي تقليدي مزدوج

يتمثل التحدي الحالي في تحويل المزارع الصغيرة للاكتفاء الذاتي إلى مزارع أكثر إنتاجية وذات توجه تجاري. بالإضافة إلى ذلك، يعاني سوق الأراضي اللبنانية من أوجه قصور عدّة، إذ إنّ تكاليف التسجيل باهظة والمعاملات معقدة، والإجراءات قصيرة الأجل ومرتبعة جداً. وتؤدي الأدوار والمسؤوليات غير الواضحة لإدارة الأراضي العامة (المشاعات) إلى استغلالها المفرط على مستوى الرعي والكسارات والزراعة. غير أنّ ارتفاع أسعار الأراضي والتخلي عنها يرجع في الغالب إلى التفتت الناجم عن قوانين الميراث. لذلك باتت عملية إصلاح الأراضي وتحسين عقود الزراعة ضرورية. ومع أنّ معظم المزارعين ورثوا الأراضي والعمل الزراعي عن أجدادهم، إلا أنهم لم يحصلوا على أي تعليم أو تدريب زراعي لتحديث مهاراتهم الإنتاجية والإدارية. بالتالي، فإن القوى العاملة الزراعية تتكوّن أساساً من العمال ذوي المهارات المتدنية، والذين غالباً ما يكونون من الخارج، بما في ذلك النازحين السوريين، ما يعيق قدرة المزارعين على تبني تقنيات جديدة وممارسات زراعية جيدة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي العامة والمستقلة الحالية.

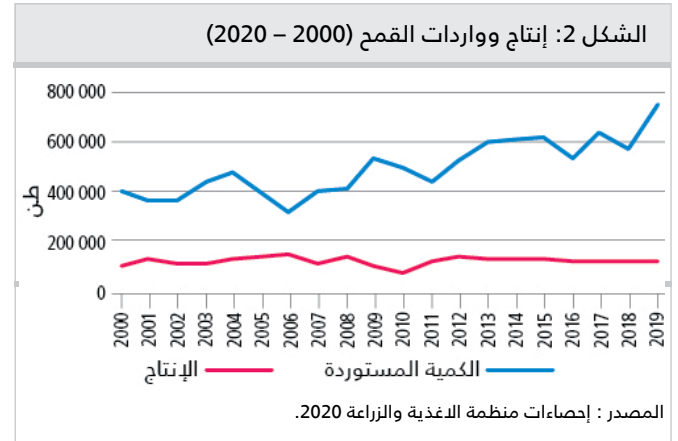
تنظيم سلسلة الامداد

تواجه سلسلة الامداد الزراعي في لبنان عقبات كبرى تتمثل في افتقار المزارعين إلى القدرة التفاوضية في العمليات التسويقية وضعف التعاونيات. كما تتأثر بالقدرة التسويقية غير المتوازنة. لذلك، فإن زيادة الشفافية على مستوى أسواق البيع بالجملة والموزعين ستعود بالنفع على القطاع. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد تعزيز نظام التعاونيات وتصميم الحلول الرقمية والتنظيمية، ومن الضروري إصلاح وتحديث الإطار التنظيمي وتبسيط إجراءات التسجيل والرصد للمزارع والتعاونيات. وتشمل التدابير المحتملة لتعزيز دور التعاونيات إقامة الروابط وتسهيلها بين الصناعيين والتعاونيات، وتحسين التكامل في سلسلة الإمداد من خلال فتح قنوات جديدة للبيع، وتنفيذ برامج تدريبية قبل إطلاق تعاونيات جديدة.

الاعتماد المفرط على الواردات وإمكانية زيادة الصادرات الغذائية

يعتمد لبنان على واردات الأغذية الأكثر استهلاكاً، مثل القمح والحبوب على أنواعها (الشكل 2) والبقول، وبدرجة أقل، منتجات الجوزيات. وتمثل الواردات الغذائية حوالي 50 في المائة من الأسعار الحرارية المستهلكة محلياً، لذلك يزداد الاعتماد على الأسواق العالمية. غير أن لبنان لديه القدرة على زيادة إنتاج كل من الأغذية الأساسية والمحاصيل عالية القيمة، واستبدال الواردات بالمنتجات المحلية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، وزيادة الصادرات من المنتجات عالية القيمة والجودة.

وحالياً، تغلب المحاصيل منخفضة القيمة على استخدام الأراضي الزراعية. في الواقع، أكثر من 50 في المائة من الأراضي المزروعة مخصصة للزيتون والقمح والبطاطا والشعير، وهي تمثل أقل من 25 في المائة من إجمالي القيمة المنتجة. في حين تستخدم نسبة 1.7 في المائة فقط من الأراضي المزروعة لزراعة البندورة، التي تمثل 9 في المائة من إجمالي القيمة المنتجة. إلى ذلك، يعتمد لبنان على واردات المدخلات والتكنولوجيا الزراعية، ما يحد من الاكتفاء الذاتي في ضمان تحقيق إنتاج غزير. لذلك يشكل دعم البحث والتطوير في المجال الزراعي عاملاً أساسياً لضمان قطاع تنافسي أكثر تنوعاً.



جودة المنتجات الغذائية والمعايير

إن إمكانات التصدير مقيّدة بافتقار المنتجات إلى الجودة وغياب الممارسات الزراعية الجيدة وعدم استيفاء معايير السلامة وعدم

إمكانية التتبع وعدم وجود أنظمة المصادقة. ويحول غياب المعايير والمصادقة دون الوصول إلى الأسواق الدولية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. كما أنّ التسجيل الاختياري للأراضي الزراعية في السجل العقاري يجعل من الصعب تطبيق التشريعات المتعلقة بالسلامة والجودة. لذلك من الضروري أن يطور لبنان التشريعات الخاصة بالجودة وأنظمة اختبار ومراقبة الجودة والمصادقة، إذ سيعود ذلك بالفائدة على البلد.

على سبيل المثال، يشكل عدم توفر نظام التحاليل والنقص في المرافق عائقاً أمام تطوير منتجات زراعية عالية الجودة ومصدقة للتصدير الدولي. لذلك، يوصى أيضاً بأن يضع لبنان استراتيجية ويقرّ تشريعات ويطور مرافق لتحليل ترسيبات المبيدات والمواد الأخرى. ويكمن الهدف في تزويد المزارعين بخدمة تحاليل يسهل الوصول إليها والتي من شأنها أن تقيّد المستهلكين المحليين والدوليين على حدّ سواء.

نظام ائتماني يعتمد على الموردين وتجار الجملة

في لبنان، يتم استيراد المدخلات الزراعية (مثل المبيدات الزراعية والأسمدة) بشكل شبه كامل، ما يجعلها بالتالي باهظة الثمن. ونظراً لغياب مؤسسات الائتمان الزراعي والمنتجات المالية للمزارعين بأسعار مناسبة، يلعب مستوردو وموزعو المدخلات دور المقرضين. غير أنّ النقص الحالي في السيولة بسبب الأزمة المالية والاقتصادية يقلص الطلب على المدخلات الزراعية ويضعف قدرة الموردين على توفير القروض الائتمانية، ما قد يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي على المدى المتوسط. لذلك من الضروري تنظيم الائتمان والقروض والدفع باتجاه اتفاقيات رسمية وحظر بعض الممارسات غير المستدامة. إلى ذلك، يمكن تسهيل استيراد المدخلات والآليات والتكنولوجيات بأسعار مناسبة، وتطوير برامج الدعم أو تقديم القسائم الائتمانية على المدى القصير لشراء المدخلات الزراعية ودعم الممارسات المستدامة لتكثيف الإنتاج من أجل خفض التكاليف.

التطور على مستوى ندرة المياه ونوعيتها من خلال تحسين البنى التحتية و الإدارة

تعتمد الزراعة اللبنانية بشكل كبير على المياه، إذ يتم ريّ جزء كبير نسبياً من الأراضي الزراعية (حوالي 50 في المائة). لذلك، تشكل ندرة المياه تحدياً أساسياً وتتفاقم بسبب تغيّر المناخ والضغط الديموغرافية المتزايدة. وتعدّ المحاصيل البعلية مثل الحبوب معرضة للخطر بشكل خاص نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بأنماط المطر، وكذلك المحاصيل التي تعتمد على الريّ (الخضر الصيفية ومحاصيل الفاكهة). إلى ذلك، يعتبر تلوث المياه وعدم كفاءة استخدام المياه وأنظمة الري غير الفعالة من العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية الزراعية، فمعظم قنوات توزيع المياه والإمدادات القائمة تحتاج إلى صيانة وهي غير مضغوطة، ما يؤدي إلى خسائر كبيرة بسبب التبخر والتسرب.

من ناحية أخرى، تقف القوانين ذات الإشكالية والقديمة حاجزاً أمام الإدارة الفعالة للمياه. لذلك، من الضروري تطوير أصناف محاصيل جديدة تتكيف مع الظروف المناخية، ووضع خطط لإدارة المياه والري وأنظمة وجداول زمنية لتحسين كفاءة استخدام المياه. ومن الأهمية بمكان تطوير البنية التحتية للمياه من خلال بناء الخزانات مثلاً، وإدخال التحسينات التقنية مثل الري بالتنقيط وبمعدلات متغيرة. كما ينبغي مراقبة إدارة مياه الصرف، لضمان جودة المياه والمنتجات الزراعية.

قام بتحرير هذا الموجز كل من Mauro Ana María Díaz-González و Elèonore Dal و Cristian Morales-Opazo و Viganì. وتمت مراجعته من قبل كل من: وفاء الضيقة، وأمل صليبي، ولمايا التوم، من الفريق الأساسي في وزارة الزراعة.

تم اقتباس النتائج الواردة في هذا الموجز من الدراسة الفنية بعنوان "استعراض القطاع الزراعي في لبنان" من إعداد Dal, E., Díaz-González, A.M., Morales-Opazo, C. & Viganì, M. 2021. الدراسة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة حول اقتصاديات التنمية الزراعية رقم 12. روما، منظمة الأغذية والزراعة المتاحة على <https://doi.org/10.4060/cb5157en>

إن سلسلة الموجزات حول اقتصاديات التنمية الزراعية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة متاحة على الموقع التالي: <http://www.fao.org/economic/esa/publications/by-type/policy-briefs/en>

شعبة الشؤون الاقتصادية الزراعية - التطوير الاقتصادي والاجتماعي
بريد الإلكتروني ESA-Director@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
روما، إيطاليا

بعض الحقوق محفوظة. ونتاج هذا العمل بموجب الترخيص، نسب المصنّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية IGO SA 3.0 CC BY-NC-SA

